

نموذج مقترح لقياس وتقييم رأس المال الفكري وأثره على تطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة

*A Suggested model for measuring and evaluating intellectual
capital and impact on for developing firm value maximization
strategies*

د. محمد المهدي الأمير أحمد

أ. د. صلاح علي أحمد محمد

mohamed.almhdi3@oiu.edu.sd

salaliahmed@oiu.edu.sd

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية العلوم الإدارية -
جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)

أستاذ المحاسبة - كلية العلوم الإدارية -
جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)

تاريخ الاستلام: 2020/04/13 تاريخ قبول النشر: 2020/05/27 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

يهدف البحث إلى تقديم نموذج مقترح لقياس وتقييم رأس المال الفكري ومعرفة أثره في تطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: إن النماذج والمداخل التي قدمها الفكر المحاسبي لقياس رأس المال الفكري لم يتم تطويرها بالصورة التي تجعلها متفق عليها عالمياً، باستثناء النماذج الوصفية، كما تبين وجود علاقة إيجابية بين النموذج المقترح لقياس رأس المال الفكري وتطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، قيمة المنشأة.

تصنيف JEL : G32, 034, M41.

المؤلف المرسل: صلاح علي أحمد محمد، الإيميل: salaliahmed@oiu.edu.sd

Abstract:

The study aims at A Suggested model for measuring and evaluating intellectual capital and knowing it's effect in developing strategies to maximization the value of the enterprises , the study reached some important results such as the models and approaches presented by accounting thought for measuring the intellectual capital remained undeveloped as international consensus upon them except the descriptive models, and there is positive relationship between the A Suggested model for measuring and evaluating intellectual capital and developing firm value maximization strategy.

Keywords: The intellectual capital accounting measurement, Firm value.

Jel Classification: G32, 034, M41.

1. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بشكل كبير منذ بداية القرن الحادي والعشرون برأس المال الفكري وذلك لدوره الفعال في ضمان بقاء منظمات الأعمال وتحقيق النمو والتطوير فيها، خاصة في ظل تزايد درجة التعقيد في بيئة الأعمال وحدوث تغيرات متسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم العمل، حيث أصبح رأس المال الفكري من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق النجاح والتميز التنافسي لمنظمات الأعمال الحديثة حالياً ومستقبلياً.

1. مشكلة البحث: خلال السنوات الأخيرة أصبحت المعرفة واحدة من أهم الركائز الأساسية التي تهتم بها المنشآت لمسايرة متطلبات الاعتماد على التكنولوجيا، والنمو المستمر للإبتكارات، كمحددات أساسية لخلق القيمة وتعظيمها، ويعتبر رأس المال الفكري أحد الدعائم الأساسية لخلق قيمة لمنشآت الأعمال، حيث أن قياس تلك القيمة ما زال يتسم بالقصور وأن منشآت الأعمال أهملت الطريقة التي يتم بها حساب مساهمة نماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري في تطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة النموذج المقترح لقياس وتقييم رأس المال الفكري في تطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة؟.

2. أهداف البحث: يهدف هذا البحث بشكل عام إلى تقديم نموذج مقترح لقياس وتقييم رأس المال الفكري ومعرفة أثره في تطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تسليط الضوء على النماذج التي يمكن إستخدامها للقياس عن رأس المال الفكري.
- تحليل التأثير لنماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري بغرض إبراز العلاقة الإيجابية بين هذه النماذج وتعظيم قيمة المنشأة.

3. أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من أهمية موضوعه الذي ينصب على تقديم إطار علمي يركز على قياس وتقييم رأس المال الفكري ودوره في تطوير أستراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة، حيث تؤكد الدراسات أن رأس المال الفكري يلعب دوراً إستراتيجياً مهماً فهو يساهم في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال، ولا تزال المكتبة العربية تفتقر إلى الدراسات المتخصصة في وضع مؤشرات ومقاييس واضحة لقياس وتقييم رأس المال الفكري في منظمات الأعمال.

4. فرضيات البحث: يعتمد هذا البحث على اختبار فرض رئيسي مؤداه: "هناك علاقة إيجابية بين النموذج المقترح لقياس رأس المال الفكري وتطوير أستراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة".

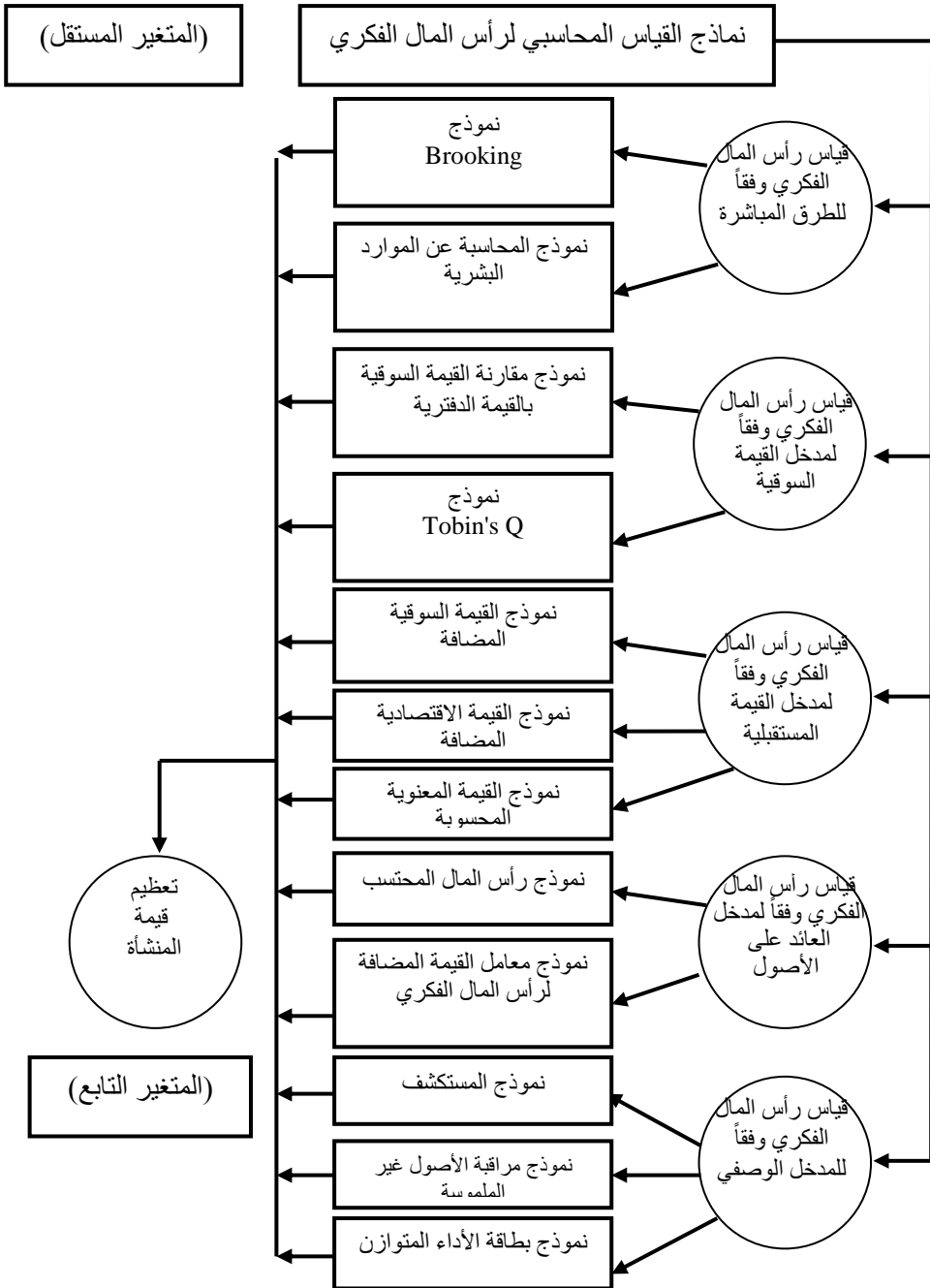
5. منهج البحث: يعتمد البحث على الجمع ما بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، حيث يعتمد على المنهج الاستقرائي لمحاولة استقراء مفهوم القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وبيان نماذجه المختلفة عن طريق الرجوع إلى الدراسات والأدبيات المحاسبية التي لها علاقة بموضوع البحث، بينما يتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لمحاولة التأصيل العلمي لنماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري من جهة، وتحديد أبعاد مشكلة البحث وصياغة الفروض المنطقية المرتبطة بالبحث، وبناء النموذج المقترح من جهة أخرى.

6. هيكل البحث: سوف يتم تقسيم هذا البحث تحقيقاً لأهدافه على النحو التالي:

- المحور الأول: المقدمة وتشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة.
- المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة.
- المحور الثالث: النموذج المقترح.
- المحور الرابع: الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

7. نموذج البحث: بناءً على مشكلة وأهداف البحث تم تصميم نموذج البحث ليقدم صورة معبرة عن العلاقات المنطقية لمتغيرات البحث والبناء الإجرائي له، كما موضح في الشكل (1):

الشكل رقم (1): أنموذج البحث



المصدر: إعداد (الباحثان) إستناداً لأدبيات الدراسة، 2020م.

8. الدراسات السابقة: هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والاجنبية، وسوف يستعرض (الباحثان) جملة من هذه الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الدراسات السابقة

الدراسة	المشكلة البحثية	المنهج	البلد	أبرز النتائج
دراسة: (طلعت، 2003م)	ما هي المؤشرات التي تسمح بتوفير أفضل متغيرات لقياس وأداء رأس المال الفكري للمنشأة؟	الاستقرائي والوصفي	مصر	* هناك صعوبات تتعلق بوضع مؤشرات تقييم أداء عناصر رأس المال الفكري، كما تبين وجود تمايز في مؤشرات تقييم أداء عناصر رأس المال الفكري بين شركات عينة الدراسة.
دراسة: (Robin 2004) (& Robin,	ما مدى ممارسات شركات المملكة المتحدة في مجال رأس المال الفكري؟	الوصفي	بريطانيا	* أن هناك دليل محدود يشير إلى أن رأس المال الفكري بما فيه إدارة المعرفة هو الآن محل اهتمام كبير داخل الشركات عينة الدراسة.
دراسة: 2004) D. James, C. Miller @ D. Rosalind H. Whiting,)	هل توجد علاقة بين القيمة الكامنة (الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركة) كمؤشر لمستوى رأس المال الفكري ومستوى الإفصاح الطوعي له؟	الوصفي	نيوزيلندا	* وجود علاقة إيجابية بين القيمة الكامنة وإفصاح المعلومات عن الزبون، والمنافس، والماركة التجارية وهي معلومات مهمة للسوق خاصة للشركات في نيوزيلندا، وهناك صعوبات في تمثيل مستوى رأس المال الفكري للشركة بحساب قيمتها الكامنة.
دراسة: (المليجي، 2005م)	ما هو نموذج القياس الملائم الذي يمكن استخدامه في قياس الأصول الفكرية؟	الاستقرائي والاستنباطي	مصر	* وجود أصول فكرية في شركات الاتصالات المصرية تم قياسها من خلال النموذج المقترح، ولا تقوم شركات الاتصالات المصرية بالاعتراف

والقياس المحاسبي للأصول الفكرية المتولدة داخلياً.				
* القوائم المالية التقليدية لا توفر معلومات كافية عن العوامل التي تسهم فعلاً في نجاح الشركة، في الاقتصاد القائم على المعرفة حيث العوامل الأساسية حيث إن المديرين في حاجة إلى أدوات جديدة.	مصر	الاستقرائي التحليلي	ما هو دور المحاسبة عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟	دراسة: (عبد الرحمن، 2007م)
* هناك اتفاق من قبل كل الباحثين على صعوبة قياس رأس المال الفكري، وإن عملية الإفصاح عن رأس المال الفكري لازلت تتم بشكل وصفي.	الجزائر	الوصفي	ما هو رأس المال الفكري، وما هي طرق ونماذج قياسه؟	دراسة: (عمر ومحمد، 2011م)
* رأس المال الفكري هو المادة الخام التي تتولد منها النتائج، كما أن رأس المال البشري هو مصدر الابتكار والإبداع.	الجزائر	نموذج مقترح	ما هو أثر رأس المال الفكري بمتغيراته على كفاءة الأداء في منظمات الأعمال؟	دراسة: (فلاق ويوقجاني، 2011م)
* أن الاختلاف بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لصافي الأصول لا يرجع بالكامل إلى وجود هذه الأصول الفكرية المتولدة داخلياً، وإنما يرجع جزء منه إلى الأصول الفكرية التي تولدت بواسطة الشركات.	السعودية	الاستقرائي والاستنباطي	كيف يتم قياس رأس المال الفكري؟	دراسة: (العبيشي، 2011م)
* يعاني الإطار المحاسبي التقليدي الحالي من أوجه قصور واضحة ويتعرض للعديد من الانتقادات عند المحاسبة عن رأس المال الفكري، كما لا توجد طريقة موحدة حتى الآن لقياس رأس المال الفكري تناسب كل الأهداف والأغراض.	مصر	الاستقرائي والاستنباطي	هناك ضرورة لبناء منهج محاسبي يحقق القياس الموضوعي للقيم الكلية لأداء رأس المال الفكري من زاوية وأيضاً على مستوى العناصر المكونة له في زاوية	دراسة: (الكومي، 2012م)

			أخرى.	
دراسة: (عبد العال، 2013م)	إلى أي مدى يتوافق لدى المنشآت المصرية رأس مال فكري؟ وكيفية القياس المحاسبي لأداء رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي للمنشأة؟	الوصفي	مصر	* وجود تأثير معنوي للقيمة المضافة لرأس المال الفكري على الأداء المالي حال الاعتماد على مؤشري معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، ووجود تأثير طردي لكفاءة رأس المال البشري على الأداء المالي.
دراسة: (الخفاجي، 2015م)	ما هي العلاقة بين ربحية المنظمة ومقاييس رأس المال الفكري؟	الوصفي التحليلي	العراق	* أن رأس المال الحقيقي الذي تمتلكه المنظمات هو رأس المال الفكري، كما تبين وجود علاقة بين رأس المال الفكري وأداء المنظمة.
دراسة: (زرزار، 2015م)	ما خلاصة نتائج الأفكار النظرية عن إدارة وقياس رأس المال المعرفي؟	الوصفي والكمي	الجزائر	* أن أغلب المقاييس التي تعتمد في الوقت الحاضر لقياس رأس المال الفكري لا تزال مثار جدل بين المحاسبين ولا يوجد اتفاق عام عليها، وأن رأس المال المعرفي يتضمن عوامل غير قابلة للقياس بسهولة.
دراسة (Law Teck Poh , Adem Kilicman& others, 2018)	كيف تقوم إدارة البنوك في ماليزيا بتقييم وقياس رأس المال الفكري الخاص بها؟	الوصفي التحليلي	ماليزيا	* هناك العديد من القيود عند إجراء دراسة عن قياس رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي للبنوك في ماليزيا، وواحد من هذه القيود هو وجود عدد قليل من البنوك المختارة لهذه الدراسة.
دراسة: (أحمد ومرادي، 2018)	مدى مساهمة رأس المال الفكري في تنمية القدرات القيادية لدى طلاب جامعة	الوصفي	العراق	* وجود علاقة ارتباط بين عناصر رأس المال الفكري والميزة التنافسية، وأيضاً تبين اهتمام الجامعة بتتشيظ رأس

المال الفكري.			بوكان؟	
---------------	--	--	--------	--

المصدر: إعداد (الباحثان) اعتماداً على الدراسات السابقة، 2020م.

9. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو القياس المحاسبي لرأس المال الفكري باستثناء دراسة (عبد الرحمن، 2007م) التي ركزت على القياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري.
- اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تطبق الدراسات على عينة من المصارف باستثناء دراسة (المليجي، 2005م)، ودراسة (العبيشي، 2011م) التي طبقت على قطاع الاتصالات.
- استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات باستثناء دراسة (Law Teck Poh , Adem Kilicman& others, 2018)، ودراسة (المليجي، 2005م)، ودراسة (عبد العال، 2013م)، ودراسة (طلعت، 2003م)، حيث استخدمت أداة البيانات الكمية.
- وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي باستثناء دراسة (الكومي، 2012م) والتي استخدمت المنهج الاستقرائي والاستنباطي، ودراسة (عبد الرحمن، 2007م) التي استخدمت المنهج الاستقرائي التحليلي.
- اختلفت دراسة (فلاق وبوقجاني، 2011م)، ودراسة (الكومي، 2012م) عن بقية الدراسات في احتوائهما على تصور مقترح.
- اختلفت دراسة (زرزار، 2015م) عن بقية الدراسات في أنها تناولت جانب نظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى.

10. الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية: من خلال استعراض أوجه الاتفاق

والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الدراسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تحمل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

- استخدمت هذه الدراسة منهجين بحثين (المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة كما تضمنت تنوعاً في منهج الدراسة لتشمل جانب تحليل المحتوى، وبناء نموذج مقترح.

- تضمنت هذه الدراسة ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة وهي تعظيم استراتيجيات قيمة المنشأة.

II. الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

ويشتمل هذا المبحث على الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي لرأس المال الفكري، وقيمة المنشأة، وذلك على النحو التالي:

1. الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي لرأس المال الفكري: يتناول (الباحثان) في هذا الجزء مفهوم وأهمية وأهداف القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري من خلال النقاط الآتية:

1.1. مفهوم القياس المحاسبي لرأس المال الفكري: يعرف القياس المحاسبي لرأس المال الفكري بأنه: "عملية احتساب قيمة رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية وفقاً إلى قواعد وأحكام معينة، وتتمثل هذه القواعد بنماذج القياس للعملية التي تعتمد عليها لإجراء عملية القياس المحاسبي" (الغانمي، 2017م، ص 51)، كما يعرف بأنه: "مجموعة إجراءات تتبع لتحديد مدى توافر خصائص معينة في الشخص، والحكم على إمكانية قيامه بمهارات وأنشطة وظيفية معينة" (الطويل، 2018م، ص 222)، كما عرف بأنه: "عملية جوهرية في عملية القياس إذ أنه أفضل وسيلة لفهم شيء ما، لذا يزداد الاهتمام به في دوائر صنع القرار بالمنظمات، إذ أنه ضروري في تحديد المعلومات التي تُنبى عليها القرارات النهائية، واختيار البدائل المناسبة في الوقت المناسب" (المفرجي، وصالح، 2007م، ص 81).

بناءً على ما تقدم يعرف (الباحثان) القياس المحاسبي لرأس المال الفكري بأنه: "وسيلة للكشف عن قدرات الأفراد داخل المنشأة، تحدد المتميز منهم وأصحاب القدرات الهائلة، حتى تتمكن المنشأة من وضع خطط لتنشيط أدائهم وتطوير كفاياتهم، مما يساعدها على خلق قيمة لها.

2.1. أهمية القياس المحاسبي لرأس المال الفكري: هناك العديد من الدوافع التي تحث المنظمة على ضرورة قياس رأس مالها الفكري، حيث أن المنظمات، خاصة كثيفة المعرفة، تبذل المزيد من الجهد من أجل تقييم موجوداتها المعرفية حيث تساهم تلك الموجودات بصورة جوهرية في تعظيم المركز الاستراتيجي لها، كما أن هناك عدة أسباب تدعو إلى

الأهتمام بقياس رأس المال وهي (الشهاوي، 2012م، ص-ص 582-583) و (M.Sonnier and Carsan, 2007, p80):

- يساعد قياس رأس المال الفكري في تعبير قائمة المركز المالي عن الثروة الحقيقية للوحدة المحاسبية.
 - زيادة الطلب على الإدارة الفعالة للموجودات غير الملموسة بصفة عامة، ورأس المال الفكري بصفة خاصة.
 - يساعد قياس رأس المال الفكري الوحدة المحاسبية في تدعيم القيم السوقية لأسهمها.
 - تتطلب العبارة القائلة بأن "ما يتم إدارته هو ما يتم قياسه" أن يتم قياس رأس المال الفكري وذلك حتى تتمكن الوحدة المحاسبية من إدارته وعدم تجاهله.
- مما تقدم يستنتج (الباحثان) أن أهمية القياس المحاسبي لرأس المال الفكري تكمن في إنه يحقق العديد من الفوائد على مستوى المنشأة من ناحية تحسين الإدارة الداخلية للموارد، ووضع استراتيجية للمنشأة ومتابعة مدى التقدم في تنفيذها وتحويلها إلى واقع حقيقي، مما يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية وخلق القيمة وبالتالي تنمية الموارد الذاتية للمنشأة.

3.1. أهداف القياس المحاسبي لرأس المال الفكري: يحقق قياس وتقييم رأس المال الفكري هدفين استراتيجيين رئيسيين هما: تحسين المحاسبة في التقرير الداخلي عن رأس المال الفكري، وتحسين التقرير الخارجي عن رأس المال الفكري، ويتم تناول دور قياس وتقييم رأس المال الفكري في تحقيق هذين الهدفين على النحو التالي (السيد، 2008م، ص 487):

1.3.1. تحسين التقرير الداخلي عن رأس المال الفكري: يتضمن تحسين التقرير الداخلي عن رأس المال الفكري معالجة العديد من القضايا أهمها:

- إدارة موارد رأس المال الفكري بشكل متميز ومختلف عن الموارد النقدية والمادية التي تتسم بسهولة تقديرها كمياً وقياسها وإدارتها نظراً للطبيعة التجمعية لتلك الموارد.
- دعم دور رأس المال الفكري في صياغة الاستراتيجيات المناسبة لدعم القدرة التنافسية للمنظمة.
- تطوير مؤشرات الأداء الداخلي لكي تساهم بدور فعال في تقييم الاستراتيجيات المختلفة للمنظمة.

- اختيار المؤشرات المناسبة لقياس رأس المال الفكري إلى تحقيق أعلى قيمة مضافة للمنظمة.
 - ربط مقاييس رأس المال الفكري بخطط المنظمة للمكافآت والحوافز.
 - تعزيز الفكر الإداري الشامل للمنظمة من خلال دمج المقاييس المختلفة لرأس المال الفكري في مقياس واحد وشامل لقيمة المنظمة.
- 2.3.1. تحسين التقرير الخارجي عن رأس المال الفكري:** يتضمن تحسين التقرير الخارجي عن رأس المال الفكري تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:
- تقديم معلومات أفضل للأطراف ذات المصلحة بالمنشأة حول القيمة الحقيقية والمستقبلية للمنظمة.
 - وضع إطار شامل للإفصاح عن معلومات موارد رأس المال الفكري بما يؤدي إلى تخفيض حجم مشكلة عدم التماثل بين المعلومات المتاحة للأطراف المختلفة من المستفيدين.
 - التقرير السليم لقيمة رأس المال الفكري والإفصاح عن المعلومات المناسبة عنه في قائمة خاصة (قائمة رأس المال الفكري) مما يساعد على التقييم السليم للموجودات الفكرية للمنشأة ومن ثم زيادة رأس المال.
 - تعزيز سمعة الشركات كثيفة المعرفة ودعم قدرتها في التأثير على أسعار الأسهم.
- 4.1. نماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري:** قدمت الدراسات في الفكر المحاسبي التي ناقشت مجال قياس قيمة رأس المال الفكري نماذج ومداخل محاسبية عديدة، ويرى (الباحثان) أنه يمكن تقسيم الاتجاهات الأساسية لهذه المداخل والطرق المحاسبية إلى خمسة مجموعات رئيسية هي:
- ❖ المجموعة الأولى: قياس رأس المال الفكري وفقاً للطرق المباشرة.
 - ❖ المجموعة الثانية: قياس رأس المال الفكري وفقاً لمدخل القيمة السوقية.
 - ❖ المجموعة الثالثة: قياس رأس المال الفكري وفقاً لمدخل القيمة المستقبلية.
 - ❖ المجموعة الرابعة: قياس رأس المال الفكري وفقاً لمدخل العائد على الأصول.
 - ❖ المجموعة الخامسة: قياس رأس المال الفكري وفقاً للمدخل الوصفي.
- وفيما يلي عرضاً للنماذج والمداخل الأساسية وفقاً لكل مجموعة من المجموعات الخمسة:

1.4.1. قياس رأس المال الفكري - الطرق المباشرة: في هذه المجموعة يتم تقدير قيمة رأس المال الفكري بواسطة تحديد مكوناته المختلفة أولاً ومن ثم تحديد قيمة كل عنصر على حدة أو تحديد قيمة جميع عناصره كقيمة واحدة، ومن أهم الطرق المستخدمة في هذه المجموعة نموذج Brooking، ونموذج محاسبة الموارد البشرية وهي كما يلي (الخيال، 2005م، ص 341):

1.1.4.1. نموذج Brooking: تم تطوير هذا النموذج بواسطة Brooking عام (2000م) ويعتمد على عملية تقييم وتحليل دقيق لرأس المال الفكري المؤلف من أربعة عناصر رئيسية تتمثل في أصول السوق، الأصول البشرية، أصول البنية التحتية، وأصول الملكية الفكرية وذلك عن طريق أولاً توجيه عشرون سؤالاً لإبراز الحاجة لعمل قائمة رأس المال الفكري ومن ثم تقديم (178) سؤالاً تتناول بالتفصيل العناصر الأربعة الرئيسية المكونة لرأس المال الفكري، ويتم الحصول على نتائج وصفية وكمية ومالية تتطلب درجة عالية من المهارة لفهمها واستخلاص النتائج منها.

2.1.4.1. نموذج محاسبة الموارد البشرية: تعرف المحاسبة عن الموارد البشرية بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات عن الموارد البشرية لمنشأة معينة ويرى مؤيدو هذه الطريقة أنها تساعد في عملية قياس وإعداد التقارير عن التغيرات والتطورات البشرية في المنشأة، وكذلك عملية تقييم حالة الموارد البشرية وقياس التغير في هذه الحالة على مدار الزمن، وتهدف هذه الطريقة إلى تحقيق هدفين رئيسيين (حسن، 2016م، ص 256):

- تطوير إدارة الموارد البشرية وذلك عن طريق الشفافية في تحديد تكلفة الموارد البشرية والاستثمار فيها ومحاولة إظهارها في القوائم المالية.
- محاولة توفير أساس يمكن الاعتماد عليه من قبل أصحاب المصالح في تقييم المنشأة.

2.4.1. قياس رأس المال الفكري - مدخل القيمة السوقية: من أهم النماذج المحاسبية التي اعتمدت على مدخل القيمة السوقية لقياس رأس المال الفكري نموذج مقارنة القيمة السوقية بالدفترية، ونموذج Tobin's Q، وهي كما يلي (عبد العزيز، 2003م، ص ص 19-20):

1.2.4.1. نموذج مقارنة القيمة السوقية بالقيمة الدفترية: تعتمد هذه الطريقة على الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية، حيث الموجودات غير الملموسة = القيمة السوقية للمنظمة - القيمة الدفترية.

ويعتمد هذا الفرق على مفهوم القيمة الدفترية واما إذا كان المقصود بها التكلفة التاريخية ففي هذه الحالة يرجع جزء من الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية إلى رأس المال الفكري، أما إذا كان المقصود بالقيمة الدفترية القيمة العادلة والأصول والتي تظهر عندما تقوم المنظمات بإعادة تقييم موجوداتها ففي هذه الحالة يرجع كل الفرق إلى رأس المال الفكري، وتتميز هذه الطريقة بالبساطة ولكن يشوبها عدة عيوب منها يتم تسجيل الموجودات في النظام المحاسبي بقيم تتناسب مع المعايير المحاسبية الدولية أو الإقليمية (التكلفة التاريخية، التكلفة التاريخية المعدلة، تكلفة الأصول)، حيث ينعكس ذلك على القيمة الدفترية، أما القيمة السوقية فتتطلب تقييم المنظمة بشكل كلي اتساقاً مع مبدأ البقاء في السوق والتوجه الإستراتيجي للمنظمة.

1.2.4.2. نموذج Tobin's Q: وهو طريقة مهمة لقياس الموجودات الفكرية كميًا، وتقارن هذه الطريقة بين قيمة السوق للموجودات المعنوية مع تكاليف إنتاجها، فإذا كانت Q أقل من واحد، فهذا يعني إن قيمة السوق للمنتج المعني ستكون أقل من تكلفة إنتاجها، وعندما تكون قيمة Q عالية، أي أكثر من واحد، فهذا يعني أن الشركة في أعلى حالات الدخل وتحقق أرباحاً عالية بمجهودات لا تمتلكها الشركات المنافسة (الشركجي، ومحمود، 2010م، ص-ص 38-39).

1.3.4.3. قياس رأس المال الفكري - مدخل القيمة المستقبلية: تعتمد هذه المجموعة على كل من نموذج القيمة السوقية المضافة (MVA)، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والقيمة المعنوية المحسوبة (CIV)، وهي كما يلي:

1.3.4.1. نموذج القيمة السوقية المضافة (MVA): تمثل القيمة السوقية المضافة (MVA) تقدير السوق لصافي القيمة الحالية للاستثمارات الحالية والمستقبلية للمنشأة، ولا تتعلق هذه الطريقة بقياس رأس المال الفكري بصورة مباشرة، إلا أنها تفترض أن الإدارة الفعالة للأصول المعرفية والاستخدام الأمثل لعناصر رأس المال الفكري هي التي تزيد القيمة المضافة (محمد، 2007م، ص-ص 8-9).

2.3.4.1. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): يعتبر نموذج القيمة الاقتصادية المضافة مقياس شامل للأداء يربط بين التخطيط المالي والموازنة الرأسمالية وتحديد الأهداف والعلاقة والاتصال مع حملة الأسهم وقياس الأداء، ونظم التعويضات والتحصير، وكيف يمكن أن تقود هذه المتغيرات مجتمعة إلى زيادة قيمة المنظمة (أو إلى خسائر) وهذا النموذج لا يتعلق مباشرة بقياس رأس المال الفكري، غير أنه يؤكد على ضرورة مراعاته إذ ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة (هوارى، 2014م، ص 268).

3.3.4.1. القيمة المعنوية المحسوبة (CIV): قامت إحدى المراكز البحثية الأمريكية بتصميم مقياس القيمة المعنوية المحسوبة (CIV) Calculated Intangible Value بتصميم مقياس القيمة المعنوية المحسوبة (CIV) بغرض حساب القيمة السوقية العادلة Fair Value للعناصر غير الملموسة اعتماداً على المتوسطات في حساب العوائد الإضافية على الموجودات الملموسة للمنشأة ثم تستخدم هذه العوائد كأساس لتحديد العائد الذي يعزى إلى العناصر غير الملموسة، وتشير القيمة المعنوية المحسوبة إلى مدى قدرة المنشأة على توليد قيم مستقبلية حتى لو كانت لم تصل بعد لمرحلة الاعتراف بأصوله المعرفية، وقد قام T.stewart بحساب القيمة المعنوية المحسوبة وفقاً للعديد من الخطوات المتتالية بغرض حساب صافي القيمة الحالية للزيادة في العائد الذي يميز المنظمة عن المنظمات الأخرى عن طريق قسمة الزيادة في العائد على تكلفة رأس المال، ويكون الناتج هو قيمة الموجودات غير الملموسة التي لا تظهر بالميزانية، ويؤخذ على هذه الطريقة اعتمادها على المتوسطات في حساب العوائد الإضافية (الكومي، 2012، ص ص 91-92).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النماذج التي تعتمد على القيم المستقبلية في تحديد قيمة رأس المال الفكري على أساس القيمة الحالية للقيم الاقتصادية المضافة في الفترات المقبلة مما يساهم في إجراء المقارنات فيما بين المنشآت على أساس نتائجها المالية، إلا أنها تواجه انتقاداً اعتمادها على معدل تكلفة رأس المال في حساب صافي القيمة الحالية للعناصر غير الملموسة مما يجعلها تتأثر صعوداً وهبوطاً وفقاً لتغيرات معدلات الفائدة واختلاف الهيكل التمويلي للمنشأة، علاوة على أنها تهتم بقياس القيمة الكلية لرأس المال الفكري دون التركيز على عناصره ومكوناته، وأخيراً تعتمد بدرجة كبيرة على التقدير لارتباطها بالافتراضات المستقبلية.

4.4.1.1. قياس رأس المال الفكري - باستخدام معدل العائد على الأصول: يتم تحديد قيمة رأس المال الفكري عن طريق استخدام معدل العائد على الأصول، ومن أشهر النماذج التي تصنف ضمن هذه المجموعة نموذج رأس المال الفكري المحتسب، ونموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري، وهي كما يلي (كاظم، 2014م، ص 194):

1.4.4.1. نموذج رأس المال المحتسب: يتم حساب معدل العائد على الأصول في هذه الطريقة بقسمة صافي الدخل لبعض العناصر غير العادية وغير المستمدة على متوسط الموجودات بعد استبعاد الموجودات غير الملموسة في تاريخ معين، هذه النسبة تقارن مع متوسط الصناعة ويضرب الفرق في متوسط الموجودات بعد استبعاد الموجودات غير الملموسة، وذلك لاحتساب الدخل السنوي الناتج من الموجودات غير الملموسة الذي بدوره يقسم على تكلفة الحصول على رأس المال أو معدل الفائدة ليتم الحصول على قيمة رأس المال الفكري.

2.4.4.1. نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري: اقترح هذا النموذج من قبل (pulic)، حيث يقيس هذا النموذج مقدار رأس المال الفكري، ورأس المال المستخدم في خلق القيمة وكيفية استخدامها بكفاءة، وذلك بالاعتماد على العلاقة القائمة بين ثلاثة عناصر رئيسية هي: رأس المال المستخدم، رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي (الساكني، 2008م، ص 14).

5.4.1. قياس رأس المال الفكري - المدخل الوصفي: تعددت النماذج والأساليب الوصفية التي اتجهت إلى قياس رأس المال الفكري منها: المستكشف لرأس المال، نموذج مراقب الأصول غير الملموسة، ونموذج بطاقة الأداء المتوازن، وهي كما يلي (بافقير، 2014م، ص 146):

1.5.4.1. نموذج المستكشف لرأس المال الفكري (Skandia Navigator): وضع هذا النموذج بواسطة شركة "Skandia Insurance Company" بهدف قياس رأس المال الفكري، ويعكس هذا النموذج خمسة أبعاد ويتوفر لكل منها مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس وهي كما يلي:

- * البعد الأول: التركيز المالي وتستخدم المؤشرات المالية للتعبير عن التركيز المالي.
- * البعد الثاني: التركيز على العميل ويهتم بتقدير رأس مال العملاء بالنسبة للمنشأة ويستخدم في ذلك كل من المؤشرات المالية وغير المالية.

* البعد الثالث: التركيز على العمليات والنسبة للمؤشرات المستخدمة فإنها تؤكد على الاستخدام الفعال للتكنولوجيا ومراقبة جودة العمليات ونظم إدارة الجودة بالإضافة إلى بعض المؤشرات المالية.

* البعد الرابع: التركيز على التجديد والابتكار ويحاول هذا البعد قياس القدرات الإبداعية للمنشأة عن طريق قياس فعالية استثماراتها في التدريب والإنفاق على البحوث والتطوير.

* البعد الخامس: التركيز على الموارد البشرية والتي تحرك النموذج بأكمله والتي تعكس رأس المال البشري للمنشأة وكيفية تطوير وتعزيز هذه الموارد.

2.5.4.1. نموذج مراقب الأصول غير الملموسة: قدم sveiby عام (1997م) نموذج مراقب الأصول غير الملموسة من خلال تبويب تلك الموجودات إلى ثلاثة مجموعات أساسية وهي كالاتي (متولي، ومحمد، 2010م، ص 20):

* موجودات غير ملموسة مستمدة من الهيكل الخارجي External structure، وتتكون من العلاقات مع العملاء والموردين، الشهرة، العلامات التجارية، وهي موجودات غير منظورة Invisible وذلك لأنه يصعب قياسها طبقاً لمعيار معين، غير أن هذه الصعوبة في القياس لا تعنى أنه ليس من غير الممكن أو من غير الضروري قياسها.

* موجودات غير ملموسة مستمدة من الهيكل الداخلي Internal Structure، وتتكون من قطاع عريض من المفاهيم، النماذج، النظم الآلية والإدارية عامة، يضاف إلى ذلك شبكات الأعمال الداخلية، الثقافة التنظيمية، روح العمل داخل التنظيم والتي تتدرج كلها تحت ما يسمى بالهيكل الداخلي، ولا شك أن الهيكل الداخلي والأفراد يشكلون معاً "تنظيم الأعمال".

* موجودات غير ملموسة مستمدة من أهلية الأفراد Individual Competence، وتشير إلى طاقة القوة البشرية التي تعمل في مختلف المواقف وهذا يتضمن التعليم والخبرة والمهارة والقيم، ولا شك أن الأفراد هم فقط الوكلاء الحقيقيون داخل تنظيم الأعمال، فكل الموجودات والهيكل سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة إنما هي ناتج فعل القوة البشرية، وتعتمد في النهاية على القوة البشرية في استمرار وجودها.

3.5.4.1. نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC): قدم (Kaplan @ Norton) عام (1997م) أول مدخل لنموذج يقتررب من مفهوم رأس المال الفكري والذي أطلق عليه نظام مقاييس الأداء المتوازن، فهو نظام متعدد الأبعاد لقياس الأداء وبعد بمثابة ترجمة

لاستراتيجية وحدة الأعمال داخل مجموعة مترابطة من المقاييس التي تحدد بدقة الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل وآلية إنجاز أو تحقيق هذه الأهداف، ولقد اشتق هذا النموذج اسمه من محاولة التوازن بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ومقاييس الأداء المالية وغير المالية، وأخيراً مسببات الأداء والأهداف المتحققة (السيد، 2014م، ص 146)، ويتمثل هيكل نموذج القياس المتوازن للأداء في أربعة مجموعات من المقاييس وهي (Garcia, 2009, p1178):

* مجموعة مقاييس تعبر عن الأداء المالي، وتضم تلك المجموعة عدداً من المقاييس التي تعبر عن الأداء المالي للمنشأة ومنها: معدل العائد على الاستثمار، وصافي القيمة الحالية، والقيمة الاقتصادية المضافة.

* مجموعة مقاييس تعبر عن رضا العملاء، وتضم تلك المجموعة عدداً من المقاييس التي تعبر عن درجة رضا العملاء ومنها: معدل نمو المبيعات، معدل النمو في عدد العملاء، معدل اكتساب عملاء جدد، معدلات الاحتفاظ بالعملاء، ومعدل النمو في توسيع وتعميق العلاقات التبادلية مع العملاء (زغلول، 2002م، ص 25).

* مجموعة مقاييس تعبر عن أداء العمليات الداخلية، وتضم تلك المجموعة عدداً من المقاييس التي تعبر عن حسن استغلال الموارد المتاحة والتي من شأنها أن تنعكس على درجة رضا العملاء وعلى الأداء المالي أيضاً ومنها: معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، معدل الإنتاج المعيب، معدل إنتاجية العمالة، النمو في وسائل تحسين العمليات ومستوى الجودة، نسبة الالتزام بالشحن والتسليم في الموعد المحدد (مرسي، 2008م، ص 194-195).

* مجموعة مقاييس تعبر عن مقدرة المنشأة على الابتكار والتعلم، وتضم عدداً من المقاييس المتعلقة بعناصر البنية التحتية والتمثلة في الأفراد ودرجة رضاهم وإنتاجيتهم، ونظم المعلومات، وما تقدمه من معلومات دقيقة في الوقت المناسب عن الجودة والتكلفة والعملاء، وأخيراً ما تمتلكه المنشأة من نظم للتحفيز وتقويض السلطات وتحقيق المساواة بين الموظفين في المنشأة (السعيد، 2008م، ص 44).

من خلال العرض السابق لنماذج ومقاييس تقييم رأس المال الفكري يرى (الباحثان) أن هنالك تشابه ما بين نموذج المستكشف لرأس المال الفكري ونموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) وذلك من خلال الأبعاد الرئيسية لكل واحد منهما، حيث يرى (الباحثان) أن

كلاهما اعتمد على أربعة أبعاد تتمثل في البعد المالي، بعد العميل، بعد العمليات الداخلية، وبعد التجديد والابتكار، بخلاف نموذج المستكشف لرأس المال الفكري فقد زاد على نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) بتركيزه على الموارد البشرية في البعد الخامس الذي يعكس رأس المال البشري للمنشأة.

وفي إطار سابق عرضه من نماذج وطرق لقياس رأس المال الفكري يرى (الباحثان) أن نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) يعتبر من أفضل النماذج المستخدمة في قياس وتقييم رأس المال الفكري لدى منظمات الأعمال، وذلك لأنه يتسم بالشمول حيث يترجم أهداف منظمات الأعمال، ويعمل على تحسين أنظمة العمل الداخلية بها من خلال التكامل بين مؤشرات المختلفة المتمثلة في مؤشرات قياس الأداء المالي، مؤشرات قياس رضا العملاء، مؤشرات قياس العمليات الداخلية، ومؤشرات قياس التعلم والابتكار، كما يرى (الباحثان) أن نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) يتصف بمجموعة من الصفات المتميزة والتي تمكنه من قياس رأس المال الفكري بصورة واضحة ودقيقة لمنظمات الأعمال، وهذه الصفات تتمثل في خاصية تعدد الأبعاد وهي محور مهم لدى نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) إذ أن هذه الخاصية تعتبر من الخصائص التي افتقدتها النماذج سابقة الذكر في كلاً من المجموعات الخمسة، وخاصية التوازن، وخاصية الدافعية، وخاصية علاقة السببية، وأخيراً خاصية إتاحة معلومات أكثر من الطاقة التحليلية لمتخذي القرار.

2. الإطار المفاهيمي لقيمة المنشأة: يتناول (الباحثان) في هذا الجزء مفهوم قيمة المنشأة وأهميتها وأهدافها والعوامل المؤثرة عليها، ومداخل قياسها، من خلال النقاط التالية:

1.2 مفهوم قيمة المنشأة: اهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة المنشأة، ولا سيما بعدما تغير الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الإدارة من العمل على تعظيم ربحية المنشأة إلى العمل على تعظيم قيمة المنشأة في سوق المال، والذي أصبح من الأهداف الرئيسية التي تسعى إدارة المنشأة لتحقيقها، وعليه فقد عرفت قيمة المنشأة بأنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن في ظل ظروف طبيعية بين طرفين مستقلين" (الطائي، الجبوري، 2017م، ص 337)، كما عرفت بأنها "نتائج القرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية، وبالتالي ترتكز على القيمة السوقية للمنشأة، فزيادة القيمة السوقية لأسهم المنشأة

يدفع إدارتها إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة" (أحمد، 2016م، ص21)، في حين عرفت بأنها: "ذلك المبلغ النقدي العادل الذي يعبر عن القيمة العادلة لكافة موارد المنشأة التي تتمثل في (العوائد المتوقع الحصول عليها في المستقبل كنتيجة لاستغلال تلك الموارد في بيئتها التنظيمية القائمة)، وذلك في ظل مراعاة مفهوم استمرارية المنشأة في أداء الأنشطة المختلفة تبعاً لما أورده الفكر المالي والمحاسبي من مداخل قياس قيمة المنشأة" (إبراهيم، 2014م، ص 32).

بناءً على ما سبق يعرف (الباحثان) قيمة المنشأة بأنها: تلك القيمة التي من خلالها تستطيع المنشأة تحسين قدرتها على الإبداع، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية، وتحقيق الاستقرار، والتنمية المستدامة بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح المختلفة، لزيادة ثروة حاملي الأسهم ورضا العملاء والعاملين داخل المنشأة.

2.2. أهمية قيمة المنشأة: يعد تحديد قيمة المنشأة من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر، لما لها من تأثير كبير على العديد من الجهات التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعمل المنشأة فتتجلى هذه الأهمية من خلال تقديم المعلومات المفيدة إلى إدارة المنشأة والمستثمرين والمقرضون والوحدات الحكومية (العامري، ناصر، 2018م، ص 7).

3.2. أهداف قياس قيمة المنشأة: هناك أهداف متعددة تسعى الأطراف المختلفة لتحقيقها في مجال قيمة المنشأة والتي تختلف باختلاف وجهات النظر في كيفية تعظيم أو قياس تلك القيمة، إذ تتمثل هذه الآراء في الآتي (المزوري، والشجيري، 2010م، ص 5):

1.3.2- هدف تعظيم الثروة: أصبحت إدارة المنشآت تأخذ هدف تعظيم الثروة كهدف تشغيلي تخدم بشكل مباشر أصحابها لأن أخذ الأرباح ودرجة مخاطرها وتوقيتها في الحساب ذات أهمية كبرى حيث أن الاعتبارات التي يعطيها أي مالك أو مستثمر أهمية كبرى في قراراته.

2.3.2- هدف تعظيم القيمة المالية للمنشأة: أن تعظيم القيمة المالية للمنشأة يعتبر محصلة القرارات المالية في مجالي الاستثمار والتمويل، ويأتي تأثير القرارات المالية على قيمة المنشأة من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي يتوقع أن تحققه، من خلال تأثيرها على حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة أيضاً.

3.3.2- هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم: إن من أهم الأهداف الاستراتيجية لإدارة المنشأة هو هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد ومن الأمور الهامة التي دفعت إدارة

المنشأة إلى تغليب هذا الهدف على الأهداف الأخرى هو الخوف من انخفاض قيمة أسهمها في السوق المالي، لقد عرضت الكثير من النظريات هذا الهدف ولاقت مساندة كبيرة من قبل منشآت الأعمال ومن قبل المدراء.

4.3.2- هدف تعظيم قيمة المنشأة السوقية: أن تعظيم قيمة المنشأة في السوق ينتج من تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنشأة، فقيمة المنشأة تعنى القيمة السوقية لأسهمها، فالقيمة السوقية للسهم هي سعر بيع السهم في السوق الذي يتوقف على تدفقات العائد المتوقع في المستقبل آخذين بنظر الاعتبار المخاطر، ويتوازن هذين الأمرين لتحقيق أعلى قيمة للمنشأة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم هدف لخلق وتعظيم قيمة المنشأة هو تعظيم الثروة للمساهمين، فالاهتمام الآن بالتقييم أصبح مرتبطاً بهدف تعظيم القيمة كأداة لاتخاذ أفضل القرارات من القرارات المتاحة لدى منشآت الأعمال.

4.2- العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية خاضعة لسيطرة الإدارة وأيضاً عوامل خارجية غير خاضعة لسيطرة الإدارة، ويوضح (الباحثان) في إيجاز تلك العوامل من خلال الآتي (عبد الشافي، 1999م، ص51):

1.4.2- العوامل الداخلية: وهي العوامل التي يمكن وصفها بأنها العوامل الخاضعة لسيطرة وتحكم الإدارة، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي: (قرارات الاستثمار والتمويل، سياسات التوزيع، تكلفة الوكالة، و تكلفة الإفلاس).

2.4.2- العوامل الخارجية: وهي العوامل التي يمكن وصفها بأنها العوامل الغير خاضعة لسيطرة وتحكم الإدارة، وتنقسم هذه العوامل إلى ما يلي:

* أحداث مالية على المستوى العام: وهي الأحداث التي تتعلق بمستويات واتجاه المدخرات في بلد ما وتدفق تلك المدخرات داخل البلاد، وكذلك تفضيلات المدخرين ومعدلات العائد السائدة، ومعدلات الخصم والفائدة المعلنة من البنك المركزي وكذلك المخاطر المتوقعة للاستثمارات البديلة.

* أحداث على مستوى القطاع sector: وتتعلق هذه العوامل بالقطاع الذي تعمل به المنشأة فعلى سبيل المثال دورة حياة القطاع، وقيمة الاستثمارات المنفقة في أصول القطاع، وسياسات المنافسين.

من خلال ما سبق يرى (الباحثان) أن العوامل الداخلية والخارجية لها تأثير مباشر على الطلب الكلي وبالتالي على الإيرادات المتوقعة للمنشأة مما يؤثر أخيراً على قيمة منشآت الأعمال.

5.2- مداخل قياس قيمة المنشأة: هنالك أربعة مداخل أساسية لتحديد قيمة المنشأة، وكل مدخل منها يعتمد على مفهوم محدد يتم اتخاذه كأساس في تحديد القيمة، ويمكن استعراضها كما يلي (علي، 2017م، ص 82):

1.5.2- المدخل النقدي المحاسبي "Accounting Approach": يعتبر هذا المدخل أبسط المداخل لتحديد قيمة المنشأة، ويستند هذا النموذج على أحد الفروض المحاسبية الهامة وهو فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد لذلك يطلق عليه البعض اسم آخر هو مدخل التكلفة التاريخية للموجودات، وبالرغم من أن هذا النموذج يتميز بالموضوعية في القياس والثبات والاستقرار وإمكانية التحقق والاقتصاد في الوقت والتكلفة والجهد إلا أنه قد يواجه نوعين من المشكلات هما:

* مشكلات القياس المحاسبي وهي تنشأ من اختلاف الأساليب والسياسات والطرق المحاسبية المتعلقة بمعالجة بعض بنود الموجودات والالتزامات.

* مشكلات خارجة عن نطاق المحاسبة وهي التي لا تتمكن المحاسبة من معالجتها أو تسجيلها في الدفاتر المحاسبية مثل آثار النشاط الاقتصادي ومتغيراته مثل التضخم والتقدم ودرجة المخاطرة والتغيرات في القوة الشرائية للنقود وغيرها.

2.5.2- مدخل التكلفة الجارية: في ضوء هذا المدخل يتم تحديد قيمة استبداليه للموجودات ويضم هذا المدخل كل من نموذج تكلفة الإحلال الذي يعتمد على قيمة شراء أصل مماثل للأصل محل التقييم، ونموذج صافي القيمة القابلة للتحقق الذي يعتمد على سعر بيع الأصل مطروحاً منه مصاريف البيع، وأيضاً نموذج التكلفة الجارية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، حيث يتم تعديل القيم الاستبدالية للأصول غير النقدية بالتغيرات الزمنية الناتجة عن تغير قيمة وحدة النقد (السيد، مرجع سبق ذكره، ص 38).

وجدير بالذكر فإن هذا المدخل تعرض للنقد نتيجة لعدم وجود أسواق منتظمة للحصول على نفس الأصل ونفس مواصفاته، وكذلك إهمال الكفاءة الإدارية للأصول مما يؤدي إلى تساوي التكلفة الإحلالية لأصلين رغم اختلاف قدرتهما الإيرادية.

3.5.2- المدخل السوقي "Market Value": يرتكز هذا المدخل في تقدير قيمة المنشأة على مصادر التمويل، حيث تقدر قيمة المنشأة وفقاً لهذا المدخل بالأسعار السوقية السائدة للأوراق المالية (أسهم وسندات) والقروض قصيرة الأجل الخاصة بالمنشأة وقت التقييم، ولإستخدام هذا المدخل لا بد من توافر بعض الشروط حتى يمكن الاطمئنان إلى تقديرات السوق لهذه الأوراق المالية، وهذه الشروط هي:

* أن تكون مصادر تمويل المنشأة من رأس المال (والديون) والتي يتم إصدارها في شكل أوراق مالية من أسهم (لزيادة رأس المال) وسندات أو التي تمثل ديون على الشركات.
* أن يوجد سوق للأوراق المالية (بورصة) يتم فيه تداول هذه الأوراق المالية ويوجد عليها تعامل بالبيع والشراء.

* أن تكون هذه الأسواق ممثلة للنشاط الاقتصادي وعلى درجة عالية من الكفاءة.

4.5.2- مدخل التدفقات النقدية المخصومة "Discounted Cash flows": إن هذا المفهوم يركز على جانب الاستخدامات (الموجودات) وذلك بقياس قدرة هذه الموجودات الذاتية على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية خلال عمر المنشأة، حيث أن تقدير قيمة المنشأة، وفقاً لهذا المدخل يُبنى على خمسة محاور هي كما يلي (التكرיתי، وآخرون، 2007م، ص 234):

* أن التدفقات النقدية المتوقعة (وليس الأرباح) هي الأساس فالمنشأة لا يتم تشغيلها بالأرباح (التي قد تكون دفترية) ولكن بالنقود.
* إن معدل نمو المنشأة يؤثر على هذه التدفقات النقدية المتوقعة فهي تزيد أو تقل وفقاً لمعدل النمو.

* إن توقيت هذه التدفقات النقدية المتوقعة سوف تؤثر على قيمتها نتيجة لاختلاف القوة الشرائية لهذه النقود بفعل التضخم.

* إن هذه التدفقات النقدية من الضروري خصمها بمعدل خصم يعكس القوة الشرائية ودرجة المخاطرة التي تصاحب هذه التدفقات، كما أنه يعكس أسلوب التمويل ومصادره والأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر.

* إن عمر المنشأة وهو الفترة الزمنية المتوقعة أن تتحقق فيها هذه التدفقات النقدية سوف يؤثر على حصيلتها هذه التدفقات وكذلك لا بد من التعرف على عمر المنشأة.

6.2- دور نماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري في تعظيم استراتيجيات قيمة المنشأة: ومن خلال إستعراض نماذج قياس رأس المال الفكري وفق المداخل المختلفة من طرق مباشرة، ومدخل القيمة السوقية، ومدخل القيمة المستقبلية، ومدخل العائد على الأصول، و المدخل الوصفي، يلاحظ (الباحثان) تركيز هذه المداخل على عناصر الموجودات والأصول البشرية، والبنية التحتية لأصول الملكية الفكرية (نموذج Brooking)، بالإضافة للتركيز على قياس تكلفة الموارد البشرية لقيمة المنشأة في القوائم المالية (نموذج محاسبة الموارد البشرية)، في حين تركز مداخل القيمة السوقية على القياس الكمي للموجودات الفكرية وذلك عبر مقارنة قيمتها السوقية مع تكلفة إنتاج تلك الموجودات (نموذج Tobin's Q)، ويفترض نموذج القيمة السوقية المضافة (MVA) أن الإدارة الفعالة للأصول المعرفية هي التي تزيد من القيمة المضافة للمنشأة، كذلك يؤكد نموذج القيمة المعنوية المحسوبة (CIV) إلى أهمية قدرة المنشأة على توليد قيم مستقبلية حتى وإن لم تصل بعد لمرحلة الإعراف بالموجودات المعرفية، أما نموذج (رأس المال المحتسب) فيركز على أهمية قياس الناتج من الموجودات غير الملموسة نسبة لأهميته في قيمة رأس المال الفكري، ويعكس نموذج (Skandia Navigator) أبعاد تتمثل في التركيز المالي للمنشأة والتركيز على العمليات والعميل أو ما يسمى برأس المال الزبوني، مع أهمية التجديد والإبتكار (رأس المال الإبتكاري)، والموارد البشرية مع التركيز على الخبرات، ويشمل الهيكل الخارجي في نموذج (مراقب الأصول غير الملموسة) على رأس المال الزبوني والشهرة والعلامات التجارية، في حين يركز الهيكل الداخلي على النظم الآلية الإدارية وشبكات الأعمال واستصحاب روح الفريق كأحد المكونات الداعمة لكل المهارات المرتبطة بالأفراد، وعلوم جوانب نموذج "بطاقة الأداء المتوازن" (BSC) المتعلقة بالأداء المالي وحساب معدلات الفائدة على الإستثمار وحساب صافي القيمة الحالية الاقتصادية للمنشأة وقياس مستوى رضا العملاء والعمليات مع التركيز على الإبتكار والتعلم، ويرى (الباحثان) أن جملة تلك العناصر المشتملة بنماذج قياس رأس المال الفكري تصب في هدف تطوير إستراتيجيات ومداخل تعظيم قيمة المنشأة، سيما وأن العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة الداخلية منها التي تستطيع إدارة المنشأة التحكم فيها المتعلقة بقرارات الإستثمار والتمويل والسياسات البيعية وتكاليف الوكالة والإفلاس، أو الخارجية التي لا يمكن لإدارة المنشأة التحكم والسيطرة عليها كمستوى المدخرات وإتجاهات أسعار الفائدة

والخصم والمنافسة، هذه العوامل لها تأثيراً واضحاً على المدخل والإستراتيجيات التي تقاس بها قيمة المنشأة وبالتالي ينعكس التأثير على قياس رأس المال الفكري، ويشير (الباحثان) للربط المباشر بين مداخل قياس رأس المال الفكري والإستراتيجيات والمدخل المختلفة لقياس قيمة المنشأة التي سبق إستعراضها بالاتجاهات المختلفة سواء كانت تركز على التكلفة التاريخية أو القيمة الإستبدالية أو تقدير قيمة المنشأة وفق مصادر التمويل أو اعتماداً على الإستخدامات وقدرة الأصول الذاتية على خلق تدفقات نقدية مستقبلية، ويشير (الباحثان) إلى علاقة الإرتباط الواضحة بين نماذج قياس رأس المال الفكري وتلك المدخل والإستراتيجيات المتعلقة بقياس قيمة المنشأة، حيث تمثل قدرة المنشأة في تطوير الموجودات والأصول البشرية وخلق الابتكار وأصول الملكية الفكرية بالإضافة لقيم الموجودات غير الملموسة والتركيز على رأس المال الإبتكاري والزبوني إضافة لتعظيم قيمة المنشأة مما ينعكس مردوده الإيجابي في تطوير مداخل وإستراتيجيات قيمة المنشأة وذلك من خلال إسهام رأس المال البشري (العلاقات والخبرات لدى الأفراد) أو رأس المال الهيكلية (نظم المعلومات الألية وقواعد البيانات) أو رأس المال الزبوني (علاقات العملاء والعلامات التجارية).

III. النموذج المقترح

يحاول (الباحثان) في هذا الجزء تقديم نموذج مقترح يمكن من خلاله قياس رأس المال الفكري، وذلك على النحو التالي:

1- مقومات النموذج المقترح: يركز هذا النموذج على المقومات الآتية:

- يعتمد هذا النموذج بصفة أساسية على المقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية وذلك باعتبار أن هذا المقياس يعتبر من أفضل المقاييس الملائمة لقياس قيمة المنشأة، وقيمة المنشأة هي تلك القيمة التي من خلالها تستطيع المنشأة تحسين قدرتها على الإبداع، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية، وتحقيق الاستقرار، والتنمية المستدامة بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح المختلفة.
- يقوم النموذج على محاولة معرفة مدى مساهمة رأس المال الفكري في تعظيم إستراتيجيات قيمة المنشأة.

2.3- خطوات بناء النموذج المقترح: يقوم (الباحثان) بعرض خطوات بناء النموذج

المقترح من خلال المعادلات التالية لقياس رأس المال الفكري:

1.2- أيجاد قيم رأس المال الفكري وفقاً للمقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية:

ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{رأس المال الفكري} = \text{القيمة السوقية للمنظمة} - \text{القيمة الدفترية}$$

ويعتمد هذا الفرق على مفهوم القيمة الدفترية وعلما إذا كان المقصود بها التكلفة التاريخية ففي هذه الحالة يرجع جزء من الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية إلى رأس المال الفكري، أما إذا كان المقصود بالقيمة الدفترية القيمة العادلة والأصول والتي تظهر عندما تقوم المنظمات بإعادة تقييم موجوداتها ففي هذه الحالة يرجع كل الفرق إلى رأس المال الفكري، وتتميز هذه الطريقة بالبساطة.

2.2- قياس القيمة السوقية للمنظمة: تتغير القيمة السوقية من فترة إلى أخرى حسب

مجموعة من العوامل تتمثل في (سمعة المنشأة ومركزها وتوقعات المستثمرين لنتائج الأعمال والأرباح المتوقعة، والحالة الاقتصادية العامة)، ويتميز هذا المدخل بتوافر المدخلات من المعلومات المستخدمة في التقييم، ويتم قياس القيمة السوقية للمنظمة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{القيمة السوقية للمنظمة} = \text{متوسط القيمة السوقية للسهم خلال الفترة} \times \text{في عدد الأسهم.}$$

ويتم حساب متوسط القيمة السوقية للسهم، عبر المعادلة الآتية:

$$\text{متوسط القيمة السوقية للسهم} = \frac{\text{قيمة التداول للسهم خلال الفترة}}{\text{كمية التداول للسهم خلال نفس الفترة}}$$

كمية التداول للسهم خلال نفس الفترة

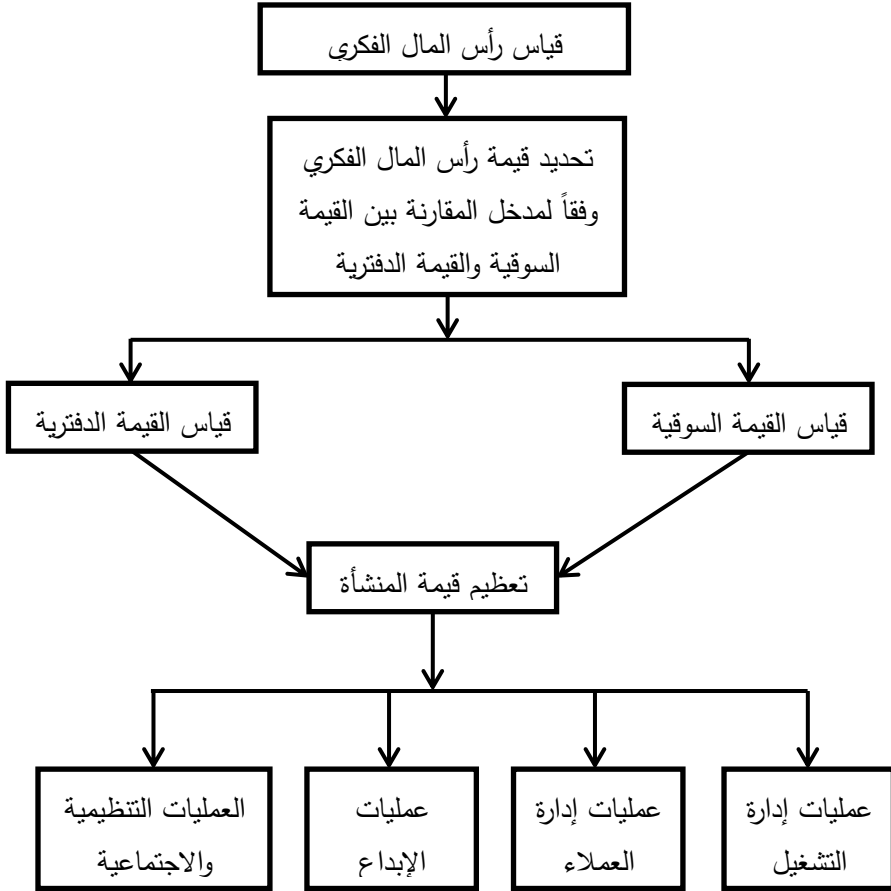
3.2- قياس القيمة الدفترية: يتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

القيمة الدفترية = متوسط القيمة الدفترية لأصول المنشأة - متوسط القيمة الدفترية لصافي أصولها.

3- صياغة النموذج المقترح: فيما يلي تصوراً مقترحاً لتوضيح مقومات وخطوات تنفيذ

النموذج المقترح:

الشكل رقم (2): النموذج المقترح لقياس وتقييم رأس المال الفكري



المصدر: إعداد (الباحثان) من خلال الاستفادة من الأدبيات، 2020م.

IV. الخاتمة

1- النتائج: توصل (الباحثان) من خلال العرض السابق إلى مجموعة من النتائج، وهي كما يلي:

- قدم القياس المحاسبي لرأس المال الفكري معلومات واضحة للأطراف ذات المصلحة بالمنشأة حول القيمة الحقيقية والمستقبلية لها.
- إن النماذج والمداخل التي قدمها الفكر المحاسبي لقياس رأس المال الفكري لم يتم تطويرها بالصورة التي تجعلها متفق عليها عالمياً، بإستثناء النماذج الوصفية.

- وجود علاقة إيجابية بين النموذج المقترح لقياس رأس المال الفكري وتطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة، وهذا ما يعزز صحة نتيجة فرضية الدراسة الرئيسية.
- حقق قياس رأس المال الفكري العديد من الفوائد على مستوى المنشأة من ناحية تحسين الإدارة الداخلية للموارد، ووضع استراتيجية للمنشأة ومتابعة مدى التقدم في تنفيذها وتحويلها إلى واقع حقيقي.
- أدى قياس وتقييم رأس المال الفكري إلى تحسين المحاسبة في التقرير الداخلي والخارجي عن رأس المال الفكري.

2- التوصيات: بناءً على النتائج التي توصل إليها (الباحثان) يوصيان بالآتي:

- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تغطي نماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري بهدف الوصول إلى نماذج متقن عليها لقياس رأس المال الفكري.
- عقد المؤتمرات والندوات لزيادة الوعي بدور نماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري في تطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة وزيادة ربحيتها بإعتبار أن رأس المال الفكري مورد استراتيجي أساسي في المنشأة قادر على تحقيق ميزات تنافسية.
- على الهيئات والمجالس المحاسبية العالمية ابتكار أساليب ونماذج جديدة لقياس لرأس المال الفكري.
- ضرورة زيادة الاهتمام بنماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري لما لها من دور فعال في تطوير منظمات الأعمال.

V. المراجع:

1. Blaise M. Sonnier, Kerry D. Carsan and Paula Phillips Carson, (2007), Accounting for Intellectual Capital: The Relationship between Proditability and Dis Closure, the Journal of Applied Management and Entrepreneurship, Vol 12, No2.
2. Law Teck Poh , Adem Kilicman& others, (2018), "An intellectual capital and financial performances of banks in Malaysia", Journal of Cogent Economics & Finance Vol 6, - No 1.
3. Robin Roslender and Robin Fincham, (2004), "Intellectual Capital accounting in the UK, Afield study perspective, "Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol- 17.No. 2.

4. Teresa Garcia Valderrama, et.al., (2009), "Relating the perspective of balanced scorecard for R&D by means of DEA, European journal of operational research, No196.
5. إبراهيم، نهله محمد السيد، (2014م)، استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة في ضوء انعكاسات التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق على جودة العائدات - دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
6. أحمد، زكار علي، ومرادي، أفسر علي، (2018م)، "قياس أثر رأس المال الفكري محاسبياً في تنمية القدرات لدى طلبة الجامعات: البحث الميداني في جامعة بوكان، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع.
7. أحمد، سماح طارق، (2016م)، "العلاقة التأثيرية بين آليات الحكومة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة - بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني.
8. بافكير، سالم محمد سعيد، (2014م)، "قياس أثر رأس المال الفكري والإفصاح على أداء منشآت الأعمال: دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال بالجمهورية اليمنية"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الأول.
9. النكريتي، إسماعيل يحيى، وآخرون، (2007م)، المحاسبة الإدارية - قضايا معاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
10. حسن، سهير حسين، (2016م)، "تقويم رأس المال الفكري"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد مئة وثمانية.
11. الخفاجي، بشائر خضير عباس، (2015م)، "القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وعلاقته بأداء المنظمة: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع عشر، العدد الرابع.
12. الخيال، توفيق عبد المحسن، (2005م)، "أهمية المحاسبة عن رأس المال الفكري وتحديد آثارها على جدوى المعلومات المحاسبية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول.
13. زرزار، العياشي، (2015م)، "إدارة وقياس رأس المال الفكري: الثروة الجديدة لمنظمات الأعمال"، مجلة الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع.
14. زغلول، جودة عبد الرؤوف، (2002م)، "إطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقارير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفي"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني.
15. الساكني، سعد عبد الكريم، (2008م)، "رأس المال الفكري والتحديات التي تواجه المحاسبين في قياسه"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد الأول، العدد الثامن عشر.

16. السعيد، هاني محمد، (2008م)، رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
17. السيد، علي مجاهد أحمد، (2014م)، "دراسة مدى قيام الشركات المصرية بقياس الإفصاح عن رأس المال الفكري وأثره على المركز التنافسي- دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الأول.
18. السيد، عماد سيد قطب، (2008م)، "المحاسبة عن رأس المال الفكري من منظور استراتيجي مع التركيز على مدخل القيمة الشاملة"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثاني.
19. الشكرجي، بشار ذنون، وصالح، محمود مصعب، (2010م)، "قياس رأس المال الفكري وأثره في ربحية المصارف"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد العشرون.
20. الشهاوي، صلاح أحمد محمد متولي، (2012م)، "أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الجامعية: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الثاني.
21. الطائي، رياض نجم عبيد، والجبوري، مهدي عطية، (2017م)، "ترشيد القرارات الاستراتيجية ودورها في تعظيم قيمة الشركة (دراسة تحليلية)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد التاسع، العدد الرابع.
22. الطويل، عصام محمد، (2018م)، "أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على بورصة فلسطين- قطاع الخدمات)"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول.
23. العامري، سعود جايد مشكور، وناصر، جعفر فالح، (2018م)، "القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري ودوره في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية"، مجلة العلوم الحديثة والتراثية، المجلد السادس، العدد الأول.
24. عبد الرحمن، محمد كمال الدين محمد، (2007م)، "المحاسبة عن رأس المال الفكري في ظل الاقتصاد المعرفي"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني.
25. عبد الشافي، هشام محمد فرج، (1999م)، مداخل تحديد قيمة المنشأة في إطار برنامج توسيع قاعدة الملكية (دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الدوائية)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

26. عبد العزيز، شهيرة محمود، (2003م)، "علاقة رأس المال الفكري بعملية خلق القيمة للمنظمة، مع التركيز على مدخل رأس المال الإنساني"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع.
27. عبد المتعال، هبة عبد المتعال أحمد، (2013م)، "القياس المحاسبي للقيمة المضافة لرأس المال الفكري وأثرها على الأداء المالي لمنشآت الأعمال المصرية"، مجلة المحاسبة المصرية، العدد الخامس.
28. العبيشي، محمد بن عبد الله، (2010م)، "تمودج مقترح لقياس وتقويم رأس المال الفكري في شركات الاتصالات السعودية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد السابع.
29. علي، باسم رشيد، (2017م)، إطار مقترح لمراجعة الأنشطة البيئية وأثره على قيمة المنشأة (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
30. عمر، أبت مختار، و محمد، حمدي، (2011م)، طرق ونماذج قياس رأس المال الفكري، بحث قدم في الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، الذي عقد في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
31. الغانمي، جعفر فالح ناصر، (2017م)، القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثرهما في قيمة الوحدة الاقتصادية: دراسة في المصرف العقاري ومعمل الإسمنت السماوة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
32. فلاق، محمد، و بوقجاني جنات، (2011م)، تطوير أنموذج لقياس أثر رأس المال الفكري على كفاءة الأداء في منظمات الأعمال، بحث قدم في الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، الذي عقد في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
33. كاظم، فائق جواد، (2014م)، "دور رأس المال الفكري في تعزيز الأداء المالي لعينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثامن والسبعون.
34. الكومي، أمجاد محمد، (2012م)، "تحو منهج محاسبي مقترح لقياس أداء رأس المال الفكري - على أساس الأنشطة"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع.
35. متولي، طلعت عبد العظيم، (2003م)، "تمودج وصفي لقياس أداء رأس المال الفكري باستخدام استراتيجية القياس المتوازن للأداء (منظور المحاسبة على المعرفة)"، المجلة العلمية التجارية والتمويل، العدد الأول.

36. متولي، عصام الدين محمد، ومحمد، صلاح علي أحمد، (2010م)، مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، بحث قدم في المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون حول: إدارة المعرفة: الاستراتيجيات والتحديات، الذي عقد في كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
37. محمد، فهيم أبو العزم، (2007م)، "العلاقة بين كفاءة رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات المصرية: معامل القيمة المضافة للمعرفة: دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول.
38. مرسي، سوسن عبد الحميد، (2008م)، "رأس المال الفكري وعلاقته بكفاءة الأداء في البنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الأول.
39. المزوري، عابد حسن رشيد، والشجيري، محمد حويش علاوي، (2010م)، "أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية الرافدين الجامعية للعلوم، العدد السادس والعشرون.
40. المفرجي، عادل حرحوش، وصالح، أحمد علي، (2007م)، رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
41. المليجي، هشام حسن عواد، (2005م)، "قياس رأس المال الفكري بالتطبيق على شركات الاتصالات المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني.
42. هواربي، معراج، (2014م)، "دور رأسمال الفكري في تفعيل عمليات القيادة الإدارية: دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء مؤسسة أنابيب لولاية غرداية- الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.